آلية مشتركة بين "الشؤون" و"التجارة" واتحاد الجمعيات لكسر الاحتكار وخفض الأسعار

المطيري: إلزام الجمعيات التعاونية بشراء الخضار المحلي من دون وسيط والتطبيق خلال 60 يوماً

مطر المطيري وعبد العزيز السمحان وعبدالله العنزي وغريب الجسار ونبيل المفرح وبدر الردعان خلال المؤتمر

محمد راتب

كشف الوكيل المساعد لقطاع التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل د.مطر المطيري عن أن الوزارة ستصدر قرارا بالتعاون مع وزارة التجارة واتحاد الجمعيات التعاونية يقضي بإلزام الجمعيات التعاونية بالشراء المباشر للخضار المحلي من سوق الفرضة أو الأندلس من دون وسيط، وذلك دعما لآلية الترويج المقترحة من وزارتي الشؤون والتجارة.

وتوقع خلال مؤتمر صحافي نظمه اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحضور الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك بوزارة التجارة عبدالله العنزي ورئيس الاتحاد عبدالعزيز السمحان وأمين السر غريب الجسار ورئيس لجنة الأسعار نبيل المفرح والمدير العام بدر حمود الردعان، توقع البدء في إجراءات الخطة المشتركة لوضع حد للأسعار الخيالية والقيم المضاعفة عن القيمة الشرائية الحالية خلال 60 يوما، وذلك في ظل جاهزية القرارات ووضوح الآلية المتبعة.

تفاصيل الخطة

وزاد بأن الخطة تتضمن إلزام الجمعيات بالشراء المباشر للمنتجات المحلية من سوق الخضار في الفرضة أو الأندلس عبر مندوبهم الخاص، إلى جانب تحديد الحصول على الفواكه المستوردة من الشركات غير المحتكرة فقط ما يمنح الجمعيات القدرة على اختيار السعر المناسب والجودة العالية، مشيرا إلى أن الخطة تشمل أيضا توحيد مهرجانات الخضار في يوم واحد، والضغط للانضباط بالقرارات الصادرة من خلال سلسلة من العقوبات المتدرجة تبدأ من الإنذار ثم المخالفة وصولا إلى الجزاء.

وتابع د.المطيري بأن انطلاقة الفكرة كانت من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التجارة وذلك بهدف إيصال المنتجات الوطنية والزراعية المحلية ليد المستهلك ورواد الجمعيات بأرخص الأسعار، وعليه تمت دراسة الموضوع بالتعاون مع اتحاد المزارعين وإدارة سوق الخضار والفواكه في الصليبية وجرت مقارنة ما بين الفرضة وسوق اتحاد المزارعين من جهة وما بين الجمعيات التعاونية من جهة أخرى فكان الفارق كبيرا وتبين أن الوسيط هو المشكلة الرئيسة لارتفاع الأسعار، مؤكدا أن الوزارة تضع على رأس أولوياتها دعم المنتج الزراعي المحلي، وتبسيط وصول المنتجات الوطنية من الخضراوات والفواكه إلى المستهلك بأرخص الأسعار.

حصرنا جميع العقود المبرمة عبر الوسيط وسنعالج وضع كل جمعية على حدة تجنباً لإحراج قضائي

إطلاق مهرجانات الخضار في يوم واحد وتحديد الحصول على الفواكه المستوردة من شركات غير محتكرة

العقود المبرمة

وفيما يتعلق بالعقود المبرمة بين الجمعيات التعاونية وموردي الخضار والفواكه أوضح أنه جرى حصر جميع العقود المبرمة عبر الوسيط، واحترازا من الوقوع في إحراج قضائي مع الموردين بعقود فإننا سنعالج وضع كل جمعية على حدة، مشيرا إلى أن أي مشروع ستكون بدايته صعبة، ولكن عندما يكون هناك مخالفات وعقوبات فستكون الأمور أسهل، إلى جانب أن القرار لن يلزم الجمعية بعدم التعامل مع الشركات ولكنه سيمنعها من التعامل مع تاجر واحد فقط وسيقضي على ظاهرة الاحتكار، مبينا أن وجود 59 مندوبا للتعاونيات سيشعل المنافسة ومهما ارتفعت الاسعار فإنها لن تصل إلى ما نحن عليه اليوم.

وبين أن تطبيق المشروع سينعكس إيجابا على المستهلك ورواد السوق الذين سيجدون أسعارا منخفضة ومريحة، مشيرا إلى أن ما شجعنا على التحرك قيام النظام التعاوني على أسس تجبر الجمعية التعاونية على وضع هامش ربح معين يمكنها من شراء السلعة بسعر مناسب من غير هوامش إضافية ترفع سعر المنتج مثل التخزين والوساطة والعمولة، إلى جانب الدعم المباشر من قبل وزارة التجارة الذي سيجعل من التنفيذ أكثر سهولة وديناميكية.

وشدد د.المطيري على أن هناك قرارا بإلغاء دور الوسيط قبل سنوات، ولكنه لم يطبق بعد، وهذا المشروع الذي هو باكورة أعمالي في الشؤون لو طبقته 30 جمعية تعاونية، فإن باقي الجمعيات ستحذو حذوها، وستكون المطالبة من المساهمين والمستهلكين، لأنهم سيلاحظون الفرق في الجمعيات التي تورد بشكل مباشر، موضحا أننا نريد تطبيق وتفعيل قوانين المنتج الوطني وعرضه بالشكل السليم، آملا من التعاونيين المساهمة في دعم المشروع والالتزام به لعموم الفائدة على الجميع.

دور مساند

من جهته، شدد الوكيل المساعد لشؤون حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العنزي على ضرورة تعاون جميع الجمعيات التعاونية مع القرار، موضحا أننا سنقوم بالدور المساند لوزارة الشؤون في تطبيق هذا القانون من الناحية العملية عن طريق الرقابة وضبط المخالفين.

وتابع بأن هناك لجنة لدعم المنتج الوطني بمباركة من الوزير، وذلك باعتبار المنتج جزءا من اقتصاد الدولة، وجار التعاون مع الشؤون والاتحاد ليكون المنتج بارزا للمستهلك، مشيرا إلى أنه تم تنظيم عملية مشتركة للدعم المباشر وطرح المنتجات المحلية في الأسواق وتعريف المستهلكين عليها.

وبين أن هناك جهازا لمتابعة الأسعار، وستكون هناك عملية ربط مع الاتحاد في ظل دعم الحكومة لرفع المنتج وتحسين وجوده في الأسواق، موضحا أننا على ثقة من أن قرار إلغاء دور الوسطاء في شراء المنتجات الزراعية سيساعد على ترويج المنتج الزراعي المحلي بشكل أكثر فاعلية.

وزاد العنزي بأن النظام التعاوني يلزم الجمعيات بوضع هامش ربح معين على عملياتها، ولكن لا نريد أن تكون هناك زيادة مصطنعة للمنتجات الزراعية الوطنية بسبب الوسطاء الذين يضعون أسعارا مضاعفة على منتجات هي بالأساس وجدت لكي تكون رخيصة وفي متناول جميع أنواع المستهلكين.

وبين أن الوكيل المساعد لقطاع التعاون توج عمله فور توليه لمنصبه بمشروع رائع، داعيا اتحاد الجمعيات التعاونية إلى الاستفادة من قاعدة البيانات التي توفرها وزارة التجارة والصناعة، وتتضمن أسعار السلع الاستهلاكية ومقارنة الأسعار الموجودة في موقع الوزارة مع الأسعار التي تصل إلى الجمعيات، مؤكدا استعداد الوزارة للتعاون مع جميع الجهات المعنية من اجل منح المنتج الوطني الأولوية في منافذ البيع المختلفة.

المنتجات الزراعية

من جانبه، أكد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية عبدالعزيز السمحان أنه سيتم التركيز خلال المشروع على المنتجات الزراعية عبر خطوات متسارعة تشمل تنفيذ القرارات الصادرة كالقرارات رقم 54 و195 و196 التي تدعم هذه الفكرة، والتي تعاني من ضعف التفعيل من قبل الجهة المروجة والتي هي الجمعية التعاونية، مشيرا إلى أنه ومن خلال الآليات والاجتماعات التي تمت فإن تلك القرارات سترى النور وستكون لها نتائج مميزة على جميع الصعد.

وشدد على أن الاتحاد حريص على تسويق المنتجات الزراعية المحلية في الجمعيات التعاونية بأرخص الأثمان وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مبينا أن جميع الجمعيات ستكون ملزمة بتعليمات الوزارتين من حيث طريقة الشراء والعرض في الأسواق المركزية التابعة لها.

وأضاف أن دور اتحاد الجمعيات في ترويج المنتج الزراعي الوطني مهم جدا ومفصلي وستكون هناك متابعة مباشرة لسير الأعمال والالتزام بالقرارات، باعتبار أن الجمعيات التعاونية هي أكثر منافذ البيع رواجا في البلاد وبالتالي فهي أهم وسيلة لترويج المنتجات الوطنية.

وتابع السمحان بأننا أمام تحد كبير في وضع معايير للمنتج الوطني ودعمه بمختلف الطرق والوسائل، إلى جانب التنبه إلى مسألة في غاية الأهمية وهي الوصول إلى توصيف مناسب للمنتج الكويتي وهل سيتم شمول ما ينتج في الخارج من قبل أفراد كويتيين، موضحا أنه سيتم وضع قواعد واضحة وشاملة للمرحلة المقبلة تسهم بشكل مباشر في تخفيض أسعار مجموعة من المنتجات.

الوكيل المساعد لقطاع التعاون لـ «الأنباء»: تسكين الشواغر أولوية

بشرى شعبان

كشف الوكيل المساعد لقطاع التعاون د.مطر المطيري ان اول خطوة له في القطاع ستكون تسكين شواغر القطاع وفق ما تم في لجنة شؤون الموظفين استنادا الى معايير ديوان الخدة المدنية.

وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الوزارة تعمل وفق خطة عمل سريعة التنفيذ للانتهاء من جميع انتخابات مجالس ادارات الجمعيات قبل بداية شهر رمضان المبارك بما فيه المعينة من قبل الوزارة بغض النظر عن الفترة الزمنية في قرار التعين.

وتوجه المطيري بالشكر الى القيادة السياسية على ثقتها الغالية في تعينه وكيلا مساعدا متمنيا ان يكون على قدر هذه الثقة في خدمة الكويت.

واشار الى ان قطاع التعاون ليس في جديد عليه وان بفضل الله لديه الخبرة في مجال العمل التعاوني وانه لديه خطة عمل متكاملة للقطاع وان اشاء الله فيها كل الفائدة للمساهمين والمواطنين والمقيمين وان هناك الكثير من الافكار التطويرية للقطاع التعاوني ومساعدة الجمعيات عبر تسهيل الاجراءات والسرعة في انجاز معاملاتهم في القطاع وعدم الانتظار الطويل.

وأكد المطيري ان الوزارة تحترم الاحكام القضائية كافة وهي رفعت دعوى تفسير الحكم الخاص في جمعية القادسية وان الوزارة احترمت الحكم القضائي وأوقفت الانتخابات ولكن للاسف الجمعية لم تلتزم وعقدت جمعية عمومية دون اي حضور للجهة الرقابية والاشرافية الوزارة وبان الوزارة حاليا بانتظار النظر في دعوى تفسير الحكم.

وعن اذا كان لديه تصور لاعادة النظر في قانون التعاون اوضح المطيري ان القانون اقر في مجلس الامة وصدر بمرسوم وقد شاركت جميع الاطراف المعنية في نقاشه وتم الاتفاق عليه في كافة اللجان والجميع كان موافق عليه وهو لصالح المساهمين 99٪ ويحافظ على اموالهم ويعطي صلاحيات لجهة الرقابية وان الذي يرفضوه اليوم وافقوا عليه بالامس.

استقبلت رئيس مجلس إدارة مجموعة لوياك التطوعية

الصبيح: «الشؤون» حريصة على دعم الفئات الشبابية التطوعية

هند الصبيح تتسلم درعا تذكارية من فارعة السقاف

بشرى شعبان

أعربت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن ثقتها بالدور المؤثر والفاعل للمجموعات الشبابية التطوعية في الكويت، والتي تساهم بشكل كبير في العمل الاجتماعي وترسيخ مفهوم حب الوطن والعمل المثمر البناء لجميع فئات المجتمع من دون تمييز ونشر ثقافة إنكار الذات. وأشادت بما تقدمه من أنشطة كبيرة ومشاركات مع العديد من الجهات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي من معاقين وفئات خاصة وتنظيمهم للدورات والندوات المفيدة للمجتمع.

وأكدت الصبيح دعم الوزارة الدائم لعمل هذه التجمعات التطوعية الشبابية ورعايتها ومد يد التعاون والمساندة لهم وفتح المجال في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كوزارة تعنى بالدرجة الأولى بفئات متعددة في المجتمع.

جاء ذلك خلال استقبالها لرئيس مجلس إدارة مجموعة لوياك التطوعية فارعة السقاف والتي قدمت للوزيرة الشكر والتقدير على الدعم والمساندة من قبلها وقبل الوزارة، مؤكدة على أن دور لوياك في المجتمع هو نشر ثقافة العمل التطوعي للشباب والذي يرغب بجدية كبيرة في الانخراط في هذا العمل الإنساني المؤثر.

كما طرحت على الوزيرة خلال اللقاء فكرة تسهيل التحاق الوافدين والمقيمين في الكويت ببرامج لوياك وذلك بهدف استقطاب الشباب من جميع الجنسيات لممارسة هذا العمل التطوعي، والذي سيعكس صورة حقيقية للشباب الكويتي عند الوافدين والمقيمين وحبه والذي جبل عليه منذ سنين للعمل التطوعي.

وقد أعربت الوزيرة عن موافقتها للفكرة وتعميمها لتعم الفائدة على المجتمع وفي نهاية اللقاء قدمت فارعة السقاف هدية تذكارية من إنتاج مجموعة لوياك تقدير وشكرا للوزيرة.

حل مبرة الزاحم وتحويل أموالها إلى الأوقاف

بشرى شعبان

أصدرت وزيرة الشؤون هند الصبيح قرارا وزاريا في حل مبرة عبدالعزيز الزاحم وسبيكة احمد الصقر، ويتضمن القرار أن تؤول أموال المبرة إلى وزارة الشؤون بعد تصفيتها تمهيدا لتحويلها إلى وزارة الأوقاف.

تخصيص رقم لتلقي شكاوى وملاحظات هيئة العمل

بشرى شعبان

أعلنت وزيرة الشؤون هند الصبيح عن اعتماد تخصيص خط هاتفي خلص لتلقي الملاحظات والشكاوى والاقتراحات في كل ما يتعلق في الهيئة العامة للقوى العاملة.

وقالت في تصريح صحافي أن الرقم 69009600 سيستقبل ملاحظات وشكاوى واقتراحات أصحاب الأعمال والعمال والموظفين عبر رسائل الـ sms أو تطبيق خدمة الواتساب على مدار الساعة وهذا لا يعني الإخلال في الطرق العادية من تقديم التظلمات وأن الهدف من هذه الخدمة الارتقاء في العمل والقضاء على المشاكل.

وأشارت إلى تعميم هذا للتطبيق على القطاعات الأخرى في الوزارة بعد تقييم المرحلة التجريبية وظهور النتائج.

المطيري لـ «الأنباء»: ضوابط جديدة لعمل الصالات متعددة الأغراض

بشرى شعبان

كشف وكيل وزارة الشؤون عبدالمحسن المطيري ان الوزارة أعدت مذكرة خاصة بضوابط جديدة لإدارة صالات الأفراح.

وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الضوابط جديدة كليا ومختلفة عن السابق وأجرينا تغييرا جذريا لآلية العمل التي كان معمولا بها، مشيرا الى ان ابرز الضوابط تشكيل لجنة خاصة لدراسة الطلبات المقدمة لاستخدام الصالة تكون مخولة بمنح الموافقة او الرفض لنشاط الصالة. وأضاف كما سيكون هناك تكريم سنوي لأفضل الصالات وأكثرها نشاطا.

وأوضح المطيري ان مذكرة الضوابط رفعت الى الوزيرة للاطلاع واتخاذ الإجراء اللازم. وأكد حرص وزارة الشؤون على ان تقوم هذه الصالات بالهدف التي أنشئت من اجله لخدمة أهالي المناطق، وأن تكون مكانا للأنشطة الاجتماعية والتنموية.

عبدالمحسن المطيري

خلال الاجتماع التنسيقي مع وفد حوار أبوظبي

الدوسري: الكويت حريصة على استمرار الحوار بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة الوافدة

جمال الدوسري ود. حمود المضف ود. عمر النعيمي خلال الاجتماع (قاسم باشا)

بشرى شعبان

أكد المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري حرص الكويت على استمرار حوار ابوظبي الخاص بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة الوافدة.

وقال خلال افتتاحه للاجتماع الذي عقد امس بين مركز اعتماد مستويات المهارة المهنية ووفد من دولة الامارات العربية برعايته وحضوره ان حوار أبوظبي ارادت له الكويت الاستمرار وأرادت ان تكون هناك شراكة فعلية وتنفيذ مرحلة تجريبية مع دولة الامارات، ونأمل من هذا الاجتماع ان يتوصل الى ما يخدم الدولتين بشكل خاص ودول مجلس التعاون بشكل عام وان يخرج الاجتماع بالاتفاق على الية خاصة للمعايير التي ستعتمد في توصيف المهن، مشيرا الى انه هناك اكثر من اجتماع سوف يعقد خلال العام الحالي على مستوى وزراء العمل في شهر نوفمبر واجتماع الوكلاء في شهر مايو للاستمرار في الاستشارات الفنية لتحديد المهارات والاختبارات للمهن.

وأشار الى ان مركز اعتماد مستويات المهارات في الكويت لديه تصور حول آلية الاختبارات وفريق أبوظبي ولدينا توجه لاستمرار عمل حوار ابوظبي لما له من خصوصية خاصة في استقدام العمالة والعلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لهذه العمالة.

وتمنى ان يتوصل الاجتماع الى توصيات عملية تخدم هذا المشروع الكبير.

بدوره، توجه الوكيل المساعد لشؤون السياسات والاستراتيجيات في وزارة العمل في دولة الامارات د.عمر النعيمي بالشكر للكويت لاحتضانها حوار أبوظبي، مؤكدا على تقدير الامارات لمبادرة الكويت في هذا الاحتضان، مشيرا الى ان الاجتماع هو لمناقشة آليات بدء العمل في المشروع التجريبي لاعتماد المعايير المهنية، واضاف ان هذا المشروع يساعد العمالة على اكتساب الخبرات التي تمنح بموجبها شهادات تستفيد منها العمالة في أي دولة كانت.

وبين ان المشروع التجريبي هو البداية في تطبيق اختبارات تجريبية مع عدة دول مصدرة للعمالة هي الفلبين، الهند، باكستان، والدول المستقبلة للعمالة الكويت والامارات وخلال الاجتماع سيتم الاتفاق على التفاصيل من اعداد المهن ونوعيتها والفترة الزمنية التجريبية.

اما مدير مركز اعتماد المعايير د.حمود المضف فأوضح ان المشروع التجريبي هو احد المشاريع التي تطرق لها حوار ابوظبي والاجتماع هو للاتفاق على معايير موحدة ومشتركة بين الدولتين، بالاضافة الى تحديد المهن التي سينطلق بها المشروع، وان شاء الله، تصدر توصيات بهذه الأمور.

اما د.فوزي الدوخي فأوضح ان الامارات لديها تصور للبدء في 7 مهن جميعها تتمحور في البناء والتشييد والكويت لديها تصور، ومن خلال النقاش في الاجتماعات سيكون هناك توحيد للمهن والمعايير.